القول الناجع في الغلط الشائع

لقد كان من الحرص على سلامة اللغة العربية وصحتها ومن حب الاتسام بسمة العلم بها أن كثر نقد اللغويين والكتاب النحويين لما عُرف بالغلط الشائع ، في عصرنا هذا الذي كثر فيه النقل من اللغات الغربية الى اللغة العربية . ومن المجلات العربية التي وازرت على ذلك النقد وآزرت النقاد وتنخلت الآراء هذه المجلة المباركة ، التي تعاون على الكتابة فيها والتعهد لرياضها والتهذيب لها جماعة من أفاضل كتاب العرب في هذا العصر .

وأنا إذ سميتُ القول المختلف في سلامته والكلمة المختلف في صحتها « بالغلط الشائع » جريتُ على التسمية المتعارفة وإنْ لم يكن ذلك القول الشائع في الأحيان غلطاً ولا شططاً ، فان للاشتهار حكماً نافذاً أو غالباً ، وما القول الشائع المزنون بالغلط إلا كالمتهم المرفوع الى الحاكم فهو صائر إما الى التبرئة واما إلى التجريم .

ولقد ذكرتُ غير مرة في غير موضع أن اكثر من احدثوا الغلط الشائع في لغتنا العصرية كانوا من النَقَلة أعني التراجمة ، ومن الذين ساعدوهم على وجدان مفاريد [1] العربية المقابلة لمفاريد [1] اللغات الغربية ـ على ما وهموا اليه أو تحققوا [2] بمعرفته ـ ومن الحق علينا أن نعترف بصعوبة إتقان لغتين اتقاناً مستوياً بحيث يستطيع

(١) المفاريد جمع تكسير للمفرد كالمرسل فانه يجمع على مراسيل والمسند على المسانيد والمصعب على المصاعيب والمنكر على المناكير، وقد شارك اسم المفعول اسم الفاعل في هذا الجمع نحو « مُجرع مجاريع وموسر مياسير ومُفطر مفاطير ومُطفل مطافيل » وذلك لاشتراكهما في ضم الميم وعلى هذا يجب أن يقال قياساً « معجم مماجيم » لا معاجم لأن المماجم جمع المعجم بفتح الميم كقولهم « فلان صلب المماجم » .

(٢) يقال « تحقق فلان بكذا » أي اتسم به واختصّ ، وهو من التعابير الفصيحة التي فاتت معاجيم اللغة العربية المتيقة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

متقنها أن يؤدي احداهما بالأخرى حق الأداء ، وينقلها اليها كامل النقل ، على أن هذا الاعتراف لا يبرئ النقلة الذين تبحروا في اللغة العربية وتخلفوا في العربية فجاء نقلهم مسخاً من المسوخ أو ضرباً من التدليس والتزوير ، وذلك أنهم لضآلة إيمانهم بكرامة العربية وكرامة اهلها لم يعنوا بدراستها وتفهمها ولا عاجوا على مغانيها ومعانيها ، فهم من اشرار التجار ، وحملة العار ، ولقد علم الماضون منهم والغابرون أن الذي يغلط من الغربيين في استعمال حرف جر من لغته أو تصريف فعل من افعالها ، يستثير على نفسه النكير والتثريب فلا يزال القوم به حتى يرغموه على الاقرار بغلط نفسه والنزوع عنه .

وحسب الباحث والناقد ، في هذا الموضوع ، ان يستفرغ الطاقة ويبذل المجهود ، ويخلص النية ويستبرئ الطوية ، معتمداً على أصل من العلم باللغة أصيل ومستنداً الى فهم نبيل ، لا يسلكه النفج فجاجاً مبهمة عليه ولا يورطه التجني في ورطة الدعاوي العريضة والمؤاخذات المريضة ، فانه إن فعل ذلك لم يبال تغيظ المخطئين ولا تغضب الغالطين ، ولا شتيمة السفهاء ولا سفاهة الرقعاء ، فان الدفاع عن اللغة دفاع عن أمتها وصون لحرمتها ، وتقوية لشوكتها ، وتزكية لأرومتها ، ولا يزال العرب في خير ما حافظوا على لغتهم واعتصموا بعروبتهم واعتزوا بجمرتهم [1] .

وقبل أن اعالج القول الناجع في الغلط الشائع أرى ان أشير الى بعض ما وقع فيه النقاد من الوهم وضعف الحكم في نقدهم ، وذلك انهم نقدوا التعابير بأعيانها ، والأفعال بمواضعها ولم يراجعوا في ذلك القواعد العامة ولا الأمور الشاملة ، ولا استبطنوا أسرار العربية من قياس واشتقاق واقتباس وانما اعتمدوا على المنقول بنصوصه فتحجروا الواسع وتغافلوا عن الواقع ، ونفجت بهم طريق الانتقاد الى غير السداد ، فظنهم الناس ـ ولا ابرئ نفسي ـ متجنين متشددين ، جامدين

(١) الجمرة كل قوم تناصروا فصاروا يداً واحدة ، يقال « بنو فلان جمرة » اذا كانوا أهل منعة وشدة ، فالجمرة هنا مستعارة من الحصا المجتمع ومنها جمرات العرب .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

حافدين ، وطاح الحق بين الفريقين : فريق النقاد وفريق المنقود عليهم ، وكلهم يظنون أنهم يحامون عنه [١] وهم في الحقيقة يحامون عليه ، وأنا لا أدّعي في مقالتي هذه كل الصواب والسداد ولا أطمع في غير التنبيه على القواعد العامة التي فاتت القوم ففاتهم شيء كثير ، من صواب الرأي وصحة الحكم ونجوع القول ، وهذا اوان الشروع في الموضوع .

القول في الحروف « على وأفعالها »

الحروف في كل لغة كالمفاصل في الأجساد والأجسام ولا سيما حروف الجر فانها مفاصل العربية بها تتحرّك وتتصرّف ولا حياة إلا بالحركة والتصرف ، وكما يطبق المفصل موضعه يجب ان يطبق الحرف موقعه ، فالتطابق شرط في سلامة الأعضاء وصحة الحركات ، ولقد غبرت عدة سنين ألتمس الدليل على صحة قولهم « حروف الجر ينوب بعضها عن بعض » فلم أظفر به ولا لمحت خياله ، فانه لعمر الله قول مطلق يقتضي العموم ويفيد الشمول ، فاذا أنت عرضته على الواقع من مسموع اللغة ومقيسها ضاق وتضاءل حتى الاضمحلال ، لأنك تعلم علم اليقين أن « ذهب عنه » غير ذهب اليه و « رغب فيه » غير رغب عنه واليه و « مال اليه » غير مال عليه وعنه و « حكم عليه » غير حكم له و « تصرّف فيه » غير تصرّف به و « طلب اليه » غير طلب منه ، وأظهر ما يقال في هذا الأمر أنّ أحرف الجر الخاصة بالظرفية المكانية قد ناب بعضها عن بعض في شيء من كلام العرب وشعرهم ، كنيابة الباء عن « في » أو نيابة هذه عن تلك إذا استعملتا في التعابير المكانية ، ومع ذلك لا تصح النيابة اذا خيف الالتباس كقولك « تصرّف فيه » فان ذلك يعني مكاناً يذهب ويُجاء فيه حقيقة كالطريق أو مجازاً

(١) يحامون عنه اذا كان في حوزتهم وحيزهم فهم ينفحون عنه ويذبون و« يحامون عليه» اذا كان بينهم وبين خصومهم فكأنهم واقفون عليه مدافعين . وهذا من أسرار العربية التي استبطنتها ولم يسبقني اليها أحد ، فان « عن » تفيد المجاوزة فيكون الحق وراء المحامي و « على » تفيد الاستعلاء فيكون الحق بين يديه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

كالأملاك [١] وغيرها ، وقولك « تصرّف به » يعني شيئاً يحمله المتصرف معه كالنقود والجواهر ، والمقصود الحمل ، ومنه قولهم « تصرّفت به الأحوال » أي تقلبت عليه والمراد « حملته معها » ولطالما احتجّ اصحاب هذا الرأي ـ رأي النيابة ـ بقوله تعالى : « ولأصلبنكم في جذوع النخل » قالوا : أراد على جذوع النخل ، وهو من تعابير الظرفية المكانية التي أشرنا اليها ، على أن « الصلب » وتكثيره ومبالغته « التصليب » يفيد التسمير والتثبيت ، كما هو معروف في الديانة النصرانية واصول التعذيب القديم ، وعلى ذلك يقال « سمّره فيه وثبته فيه تسميراً وتثبيتاً » لا « سمره عليه ولا ثبته عليه » ثم تغير الصلب وصار تعليقاً للمصلوب [٢] على أن الذي يدّعي ان المراد بقوله تعالى هو « على جذوع النخل » يجب عليه أن يأتي بعبارة سابق تاريخها لنزول الآية الكريمة يستعمل فيها فعل الصلب مع « على » ، وإلا فان ذلك من الدعاوي حسب . ولا يصح الاستشهاد بمثل قول الشاعر:

صلبنا لكم زيداً على جذع نخلة ولم نرَ مهدياً على الجذع يصلب

لأنه من اشعار العهد الأموي اي العهد الذي صار فيه الصلب تعليقاً ، والمعروف ان يقال « علقته عليه وبه » بله ان الشعر لا يستطيع مناهضة النثر في مثل هذا المقام فان الشاعر لو قال « في جذع نخلة » و « في الجذع يصلب » لكسر البيت . أما قولهم « كان ذلك على عهد فلان » وتأويلهم اياه بأنه « في عهده » وأن « على » قامت مقام « في » فجدٌ غريب ، لأن الظرف المسمى بظرف الزمان لا يستحق هذه التسمية فالزمان لا يكون في الحقيقة ظرفاً وإنما هو وقت مصاحب

(١) ويقال «تصرّف على أحكامه» أي طبقها واتبعها و « تصرف على الأرض : سار عليها » ومن مجاز تصرف في قولهم « نظم الشعر وتصرف في النثر » و « تصرف العلماء في مسائلهم » و « تصرف في فنون العلم » وقد جمع المتنبي الوجهين في قوله :

أكلما رمتَ جيشاً فانثنى هرباً تصرّفت بك في آثاره الهمم

(٢) راجع تفصيل الصلب في حادثة وقعت سنه ٦٤٦ هـ بدمشق ، سمّرت فيها يدا المصلوب وعضداه ورجلاه « ذيل الروضتين لأبي شامة ص ١٨٠ » وجاء في ص ٢٠ منه « وهو مصلوب في وسط الجذع » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

للفعل ولذلك يجوز ان يجتمع هو وظرف المكان في جملة واحدة كما في قولنا «أقام في المدينة شهراً» والمراد «اقام في المدينة وشهراً» يؤيد ذلك قولهم «جاءنا مع الليل وجاءنا بالليل» فالمعية والمصاحبة غالبة على ما يسمى ظرف الزمان والباء هي الأصل في جره لأنها للمصاحبة كقوله تعالى: «وسارت بالنهار» ولقلة تعلق الفعل به او ضعفه سهل نصبه من حيث كون النصب أخف الأعاريب، فهو على الضد من ظرف المكان فان نصبه مقيد في الغالب، إلا اذا ذهب به مذهب الاتساع كقوله تعالى: «ولأقعدنّ لهم صراطك المستقيم» «اذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً» «أو اطرحوه أرضاً يخل لكم وجه أبيكم».

ومن المقرّر في كتب ضرائر الشعر ان وضع حرف مكان حرف هو ضرورة تسوغ للشاعر دون الناثر وليس للتضمين حكم مقبول، لأن الفائدة البلاغية لا يصحّ البتة أن تكون في مخالفة الفصاحة بوضع اللفظ في غير موضعه، فالدعوى باطلة من اصلها، ألا ترى الى قوله تعالى: «فادخلي في عبادي وادخلي جنتي» فان العباد خلوها من الظرفية استعمل الفعل معها على اصله، و «الجنة» لصلاحها للظرفية استعمل الفعل معها على الاتساع، فهل لقائل ان يقول: «ادخل القوم» مضمناً هذا الفعل الثلاثي معنى «أدرك» او «خالط» او غيرهما؟ لا يجوز ذلك أبداً والبلاغة منه براء.

والكلام على الحروف يستدرجني الى الكلام على الأفعال وقد استرجحت ان اتكلم عليها على حسب حروف المعجم فأذكر المشترك منها في حرف الجرّ مثل «اثر عليه» و «اكد عليه» و «ينبغي عليه» و «اجاب عليه» و «احال عليه» و «حافظ عليه» و «حكم عليه» و «خفي عليه» و «ردّ عليه» و «زحف عليه» و «استند عليه» و «تساهل عليه» و «اضطره عليه» و «اضنى عليه» و «انطلى عليه» و «عوّده عليه» و «اعتاد عليه وتعوّد عليه» و «علا عليه» و «اغدق عليه» و «اغراه عليه» و «فتش عليه» و «تكلم عليه» و «نقد عليه» و «رد عليه» «ووزّع عليهم».

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فأما « اثر عليه » تأثيراً فقد تنبه لغلطه النقاد وذكروا ان الصواب فيه « اثر فيه » تأثيراً ، ولم يجاوزوا في تصحيحهم الاستشهاد بما ورد في كتب اللغة ، ولا حاولوا تعليل ذلك ، ولا ذكروا تاريخ هذا الغلط لظنهم أنه من الغلط العصري ، والتحقيق انه كان مستعملاً قبل اكثر من الف سنة « مروج الذهب ج ٢ ص ٩١ من الطبعة الجديدة » . وقد وردت الباء فيه بدلاً من « في » « الأغاني ج ٥ ص ١١٩ من طبعة دار الكتب المصرية » و « شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد ج ٢ ص ٣٦١ و ج ٣ ص ٢٠٦ » و « الكامل ج ٣ ص ٢٩٦ » وقد ورد في قصة الأعسر بن مهارش الكلبي من معاصري سيف الدولة الحمداني، وقد نقلها كمال الدين عمر بن العديم الحلبي في تاريخ حلب من نسخة كانت في وقف الكتب التي وقفها امير المؤمنين الناصر لدين الله في تربة زوجه سلجوقي خاتون ببغداد ، شطرٌ هذا نصه : « يؤثر من حدر على صفحة الخد [1] » . واذ كان المقصود بالتأثير احداث أثر وكان الأثر واغلاً في الشيء داخلاً فيه لزم ان يقال « أثر فيه » لا اثر عليه ، لأن « على » لا تبلغ بالمؤثر ان يكون ممازجاً للمؤثر فيه ، لافادتها الاعتلاء والغلبة والتسلط والسيطرة ، دون الممازجة والملابسة ، فقولهم إذن « اثر عليه » معناه « ترك اثراً فوق جسمه او فوقه مطلقاً » ولا يسمى ذلك تأثيراً ولا المتروك الصعب التصور « اثراً » ففي العبارة احالة واستحالة ، وتأويل ذلك ان الأثر يجب ان يكون داخل المؤثر فيه ، فاذا قلت « اثر فيه » وفسرت ذلك قلت « جعل فيه أثراً وأحدث فيه اثراً وعمل فيه اثراً » ولم تقل « عليه » واذ تطرقتُ الى « على » للاستعلاء لم اجد بداً من الاشارة الى أن صدراً من الأفعال التي يناسبها الاستعلاء يستغنى فيها عن هذا الحرف فيقال « حضنته » بدلاً من « حضنت عليه » وعلاه بمعنى « علا عليه » و « عضه » بدلاً من عض عليه و « غطاه » اي غطى عليه و « قبضه » اي قبض عليه ، وكل ما كان في هذا المعنى فهذا سبيله ، وليس

(١) أصول التاريخ والأدب « مج ١٧ ص ١١٥ » وقد ذكرنا أن هذا المجموع من مجموعاتنا الخطية في « ٣٥ » مجلدا .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الأمر على ما يظن بعض النقاد من أن الأصل «علاه يعلوه [1]» لأن هذه الأفعال لازمة في الأصل مستقرة في فاعلها ، فالتعدية طارئة وهي من باب الاتساع ، فتأمل ذلك .

فمن القواعد العامة إذن استعمال «على» مع كل فعل يدل على الاستحواذ والسيطرة والاحتواء والشمول ، وان كان الاحتواء ناشئاً من الشفقة ، كقولك «عطف عليه وحنى عليه وحدب عليه» وعلى هذا يجب ان يقال «استحوذ عليه وسيطر عليه واستولى عليه واحتوى عليه واشتمل عليه» سواء اورد السماع به أم لم يرد ، الا ترى انهم قالوا «ظفر عليه وغلبه عليه واستوى عليه» من حيث نظرهم الى جهة وقوع الفعل ، وهذه القاعدة الشاملة هي التي حملت جماعة من المعاصرين أن يقولوا «حاز عليه» بمعنى حازه ، وقديماً قال ابن الساعاتي الشاعر المقتدر :

ما أنسَ لا أنسَ الوداع واعينُ الـ آجال حائزة على الآجال

ويلي أثر عليه في ترتيب حروف المعجم «اكد عليه» يقولون «اكد فلان على الأمر» واراه من الترجمة لقول الفرنسيين Insister sur qc على ان الناقل الأول لهذه العبارة الأعجمية لم يعدم الصواب في اختياره «اكد» فانه من اقرب الافعال الى اداء هذا المعنى ، والتعابير البشرية كثيرة التشابه مع اختلاف اللغات ، لأن المعايش الانسانية كثيرة التشابه ، واللغات من آلات المعيشة ، إلا أن الفصحاء قالوا «اكد على فلان» بادخال هذا الحرف على الانسان لا على الشيء والأمر ، وهم في الغالب يحذفون مفعول التأكيد ويقولون «اكد عليه في كذا» والأصل «اكد عليه الأمر والوصية» فالمفعول به معلوم حق العلم وليس من البلاغة أن يذكر المعلوم بالبداهة ، وعلى هذا ورد صدرٌ من الأفعال ، أعني أنها وردت محذوفاً مفعولها وروداً كثيراً بحيث يظن غير المتبحر في العربية أنها لازمة مثل «حامى عنه أو عليه ودافع عنه ، وحافظ عليه وذبّ

(١) قال تعالى : «اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض» فتعديته بعلى هي الأصل عندي .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

عنه واستقصى عليه وفتش عنه » وكثير مما لا يحضرني ، فالأصل « حامى غيره عن الشيء او عليه ، ودافعه عنه وحافظه عليه وذبه عنه واستقصى الحساب والأمر عليه وفتش المكان او البلد عنه » وكيف يكون مثل « حامى ودافع وحافظ » من الأفعال اللازمة ونحن نعلم أن « فاعل مفاعلة » متعدٍ بالسماع والقياس ؟ ولم يندّ عن ذلك إلا قولهم « بالى به مبالاة » مع ورود « بالاه يباليه » في الفصيح من اللغة ، وعلى هذا الوجه يحمل قولهم « دخل الحجاز وجاور في مكة » يعنون « جاور الله تعالى » ومن هذا الجوار قيل للزمخشري العلامة الامام « جار الله » .

وانك لتجد « اكد عليه في كذا » في تاريخ الطبري « سنة ٢٥٥ ص ١٦٣ » من طبعة مصر الأولى ومعجم الأدباء لياقوت « ج ٧ ص ٢٥٦ » من طبعة مرغليوث ، ومنهم من يعنيه ذكر مفعول « اكد » كما جاء في شرح نهج البلاغة ج ١ ص ١٢١ « ثم نهاه عن الظلم واكد الوصاية عليه » وكذلك ورد في تاريخ الطبري « سنة ٢٢٧ ص ٧٣ » من الطبعة التي أشرنا اليها ، وقد جاء في التاريخ الفخري ص ٢٣٣ « واكد عليه النهوض » والصواب « واكد عليه في النهوض » ولم تخف صحة التعبير على مختصر رحلة ابن بطوطة ومحرّرها فقد جاء فيها ج ١ ص ١٢١ من طبعة مصر الصغراء « وأكد عليهم في ذلك أشد التأكيد » .

فالصواب ان يقال « أكد عليه في الدفاع واكد عليه في الحضور » وباظهار المفعول به « اكد عليه الوصية في الدفاع او الحضور » ولأخذي بمعالجة المتشابهات أرجئ الكلام على « تأكد منه » حتى يأتي مكانه .

وقبل ان أخلص الى الفعل الذي بلي « اكد عليه » اودّ ان اعالج السبب في استعمال « على » معه دون غيرها من حروف الجر إذ كان هذا البحث مقصوراً على حروف الجر اثر ذي اثير ، فالسبب في ذلك ما قدمتُ ذكره من كون « على » للاستعلاء فهي تفيد السيطرة والقدرة ، وما زال العلو دليلاً على القهر والغلبة والسفول دليلاً على الذلة والضعة ، فلذلك وجب استعمال « على » إرادة أنّ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

المؤكد آمر ومسيطر على المؤكد عليه ، تقول « حكم عليه وأعان عليه وساعد عليه وهجم عليه ودخل عليه وتماجن عليه وتنادر عليه وتساهل عليه وفاق عليه وعلا عليه وتجاهل عليه ، ووثب عليه ووجب عليه ونفق عليه وزاد عليه واشتد عليه واستقصى عليه واستحب عليه » وما جرى هذا المجرى ، وخلاصة القول أنّ « على » اكثر ما تستعمل مع الأفعال المحايدة ـ ان صح التعبير ـ للاضرار بالمجرور او اظهار ضعفه .

ويلي « اكد عليه » قولهم « ينبغي عليه [1] » نظروا فيه الى « يجب عليه ويحق عليه » لما اسلفت ذكره من مدلول « على » ولكنّ طبيعة الفعل « ينبغي » لا تتهيأ لمثل هذا الاستعمال ، لأن الانبغاء « انفعال » فهو من معالجة الفاعل فعلاً في نفسه والباعث عليه هو رغبته فيه او ميله اليه لا بتأثير مؤثر خارج عنه سموه « المطاوعة » اعتباطاً ، وليس للمطاوعة اثر في لغة العرب على التحقيق وانما هي من مخترعات الصرفيين تقول « انطلق » ولم يأمره احد بالانطلاق و « انصرف » ولم يأمره احد بالانصراف و « تقدّم » ولم يوجب احد عليه التقدم و « تعلم » ولم يلزمه احد التعلم ، فقولهم « انبغى ينبغي » كقولهم « حق يحق ووجب يجب » إلا ان رغبة الفاعل فيه راهنة دائمة ، فكيف نستعمل معه « على » وفيها قهر للمجرور ومضادّة لمراده ؟ فالانبغاء دليل على رغبة المنبغي وسهولته ؛ ولا يستعمل مع الأذى والسيطرة والاذلال ، وعلى هذا يجب ان يستعمل الحرف المضاد لعلى وهو « اللام » حرف النفع والعائدة فيقال « ينبغي لك كذا وكذا » كما يقال « يجب لك ويحق لك ويتحصل لك ويتهيأ لك » وغير ذلك .

(١) يرى قراء الكتب العربية في الأحيان حروفاً مستعملة مع أفعال لاتمت اليها بصلة استعمالية أصلية كصلة « الى » بذهب ، فيظنونها من حروف تلك الأفعال كقول نصير الله ابن الأثير « لأنه ينبغي ـ على قياسه ـ أن يكون جناح الذل ... زيادة في أسماء الطيور » (المثل السائر ص ١٤٦) فربما ظنه الشادي « ينبغي على القياس أن يكون جناح الذل .. » وهو كلام لامنطق فيه ، فان المراد «ينبغي ـ اعتاداً أوجريا على قياسه ـ أن يكون ... » فالحرف «على» متعلق بمحذوف لا يتم المعنى الا به .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أما « بغى عليه يبغي بغياً » فان « على » كما ذكرنا من افادتها القهر والأذى ، والمفعول به محذوف والتقدير « بغى عليه شيئاً من الأشياء او امراً من الأمور » اي اراده على رغمه والا فان البغي معروف بانه الارادة والطلب والرغبة في الشيء فكيف يبتعد عن اصله ويفيد الجور والظلم من غير تأويل ولا توجيه ؟ والصحيح ما ذكرته ألا ترى انك تقول « اخترتُ عليه فلاناً » اي اخترته على غير هوًى منه ، و « استحببت الشيء على غيره » و « فضلته عليه » وما الى ذلك من الأفعال المشار فيها الى كراهة المجرور بعلى للفعل ومخالفة الفاعل لهواه .

ويأتي بعد ينبغي عليه « أحاله عليه يحيله عليه » فان من الكتاب من يقول « احاله الى كذا » و « تحيله الدولة الى المعاش » وليس ذلك بصحيح لأن في الاحالة قهراً وتسليطاً فكما تقول « سلطه عليه » تقول « أحال عليه » لما ذكرت من اختصاص « على » بهذا المقام ، ومعنى « أحاله على كذا » : جعله يحول عليه اي ينتقل ، واصله من « حال على ظهر دابته [1] واحاله عليه غيره » « شرح نهج البلاغة المذكور ج ١ ص ٢٦ وجمهرة أشعار العرب ص ١٨٠ من الطبعة الأولى » ، وقد كثر استعمال « احال به عليه » ففي الكامل ج ١ ص ١٧ « ولكن احال به كل واحد منا على الآخر » ومنه قولهم « أحال عليه بالسوط يضربه » . وهذه الباء للأفعال الدالة على الدفع والتحريك خاصة ، تقول « لفظ به ودفع به ورمى به وألقى به وأحال به وأمر به ونطق به وتكلم به وانعم به وجاد به » وما أشبه ذلك ومنها ما يصح فيه الوجهان مثل « لفظه ودفعه ورماه وأحاله وألقاه » ، وليست الباء للمصاحبة كما يتبادر الى الذهن أول وهلة ، فلا صلة بين الباء في رمى به والباء في « ذهب به » .

ويلي احال عليه قولهم « حافظ عليه » وقد اشرنا اليه في الكلام على « اكد عليه » وذكرنا أن المفعول به محذوف والأصل « حافظ فلاناً على الشيء » أي

(٢) ويقال ايضاً « حال فيه وأحاله فيه » لتشبيه ظهر الدابة بالمكان ، والقول فيه كالقول في « حلب » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

غالبه في حفظه و « على » للاستعلاء وتأويل ذلك أنّ كلا الخصمين يشفق على الشيء ويحدب عليه فكأنه مطروح بينهما وهما واقفان عليه ، ومعنى الاستيلاء مفهوم من الاستعلاء ، ومن الغلط ان يقال « حافظ الشيء » بجعل الشيء مفعولاً به للفعل كالذي ورد في شعر علي بن الجهم على حسب نقل محيي الدين بن العربي في مسامراته « ج ٢ ص ٣ » :

أنت كالكلب في حفاظك للعهـ ـد وكالتيس في قراع الخطوب

فانه يستطيع أن يقول « في الحفاظ على » وكالذي ورد في شرح الشافية للاسترابادي ج ٣ ص ١٢٤ « ولمحافظة الالحاق » وكذلك ورد في الأشباه والنظائر « ج ٣ ص ٨٩ » ومعجم الأدباء لياقوت « ج ٦ ص ٥٢٠ » والذي أوقعهم في الوهم كون « حافظ » على وزن فاعل فهو متعدٍ بالقياس ، وقد ذكرنا حقيقة تعدّيه مع « ذبّ عنه وحامى عنه أو عليه » وكذلك القول في « دفع عنه » فان الأصل « دفع العدو عنه » .

ومن حافظ عليه انتقل الى ثلاثيه « حفظ » فانهم يقولون « حفظت حقوق (١) التأليف للمؤلف » و « حقوقه محفوظة للمؤلف » والصواب « حفظت الحقوق على المؤلف » و « الحقوق محفوظة على المؤلف » وبذلك ورد كلام الفصحاء « شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٢٩ » ومنه قول احدهم كما في مروج الذهب للمسعودي ج ٢ ص ٣٣٤ « أسألك ان تحفظ عليّ مكاني من قلبك » وقول ابي حيان التوحيدي في الامتاع ج ٢ ص ١١ ، ص ١٨٦ « فانهم يحفظون الصحة على أصحابها » . وان لقائل ان يقول : كيف وردت « على » في هذه العبارة مع أنها في اكثر احوالها للاستعلاء والاستيلاء والأذى ؟ والجواب عن ذلك أنّ هذا الاستيلاء نافع للمستولى عليه أو المنظور له بكون الفعل « حفظ » من الأفعال النافعة فهو مثل « اشفق عليه وحدب عليه وتساهل عليه ، وأتمّ عليه النعمة وأسبغها عليه » ففي الشمول رعاية لمكان الفعل من العناية ، ألا ترى انك تقول « حبست عليه

(١) مأل الجمع من اللغات العربية والأولى بالاستعمال في العربية مفرد الحقوق فيقال « حق التأليف » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

عقاراً ووقفته عليه ، وجدتُ عليه تبال وعطفت عليه » اي عطفتُ عنايتي ، وما أشبه ذلك ، ثم إنّ قولهم « حفظت له كذا » جائز في غير هذا المعنى ، لأنه بمعنى أن الشيء لم يكن له فجعلته في حيزه ، أما « حفظته عليه » فمفاده ان الشيء كان له من قبل واستدمتَ بقاءه له ، وهذا واضح كل الوضوح من القول الذي نقلته آنفاً « أسألك ان تحفظ عليَّ مكاني من قلبك » ، ومن المعلوم أنّ حقوق الطبع خالصة لصاحبها من قبل فهو يريد « حفظها على نفسه » اي استدامة ملكيتها له .

وإني لآسف على نسياني « أجاب عليه » بعد « ينبغي عليه » فهناك موضعه ، ولكن الكلام عليه ههنا خير من تركه بتة ، فانّ من الكتاب من يقول « اجاب عليه » والصواب « اجاب عنه » لأن الاجابة مأخوذة من الجوب أي الطواف والسياحة ، والانزياح ، فمعنى « اجاب عن كذا » ازاح عنه ، والمفعول به محذوف تقديره « اجاب الحجاب او الغموض او الابهام عنه » فلا يصلح غير « عن » في هذا المكان لأنها للمجاوزة والمساعدة ، ومن هذا المعنى قولهم « انجابت السحابة اي انكشفت وانزاحت » فالقائل « اجاب عليه » مخطئ لشاكلة الصواب لأنه لا يقال « ازاح الغموض عليه » وهو قول ساقط ، بكون الازاحة اي الاجابة إبعاداً ويكون « على » للتقريب والشمول ، الا ترى انك لا تقول « كشفت الستار على الباب » لأن الكشف ابعاد لا يستعمل معه « على » ؟

وقد يرى القارئ في الكتب العربية استعمال « على » مع « اجاب » ولكن ذلك للظرفية لا للفعل نفسه كأن يقال « اجاب الحاكم على عريضة المدعي بكذا وكذا » اي وقع عليها وكتب عليها ، ولذلك يصح الجمع بينهما فيقال « اجاب عن السؤال على ورقة كبيرة » وتأتي « على » ايضاً مع « اجاب » لبيان الحال ، تقول « أجاب عن الاستفتاء على مذهب الشافعي [1] » « شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ١٩٥ » وما اشبه هذا .

(١) أنا لا أتقيد بذكر النصّ في الاستشهاد لأنّ المقصود التركيب والتأليف ، الا اذا قلت « كقول فلان أو كقول أحدهم او كما ورد في كذا » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويلي حافظ عليه «حكم عليه» فانَّ من الكتاب من لا يميز بين «حكم عليه» و«حكم له» ولقد أشرنا الى موضع «على» من الضرر وموضع اللام من النفع، فيجب ان يقال «حكم عليه القاضي بالحبس» و«حكم له الحاكم بعشرين ديناراً تؤخذ من خصمه»، وعلى هذا يكون القياس في سائر كلام الناس، واذا أريد الحكم مطلقاً قيل «حكم في الأمر وحكم في الناس وبينهم فحكم لناس وحكم على آخرين». ومن الأدلة على ما ذكرت قول أحدهم في الكامل ج ٢ ص ٢٢ «ثلاثة يحكم لهم بالنبل ... وثلاثة يحكم عليهم بالاستصغار» وكذلك القول في «حقَّ له وحقَّ عليه» و«وجب له ووجب عليه» و«اجتمع له واجتمع عليه».

ومن حكم عليه أصير الى «خفي عليه» فقد ذكر بعض النقاد أنه لا يقال «خفي عنه» وأن الصواب «خفي عليه» والصحيح أن لكل منهما موضعاً، لأن الخفاء يستعمل حقيقة ومجازاً، فالخفاء الحقيقي هو ذهاب الشيء عن البصر وعجز البصر عن ادراكه، والخفاء المجازي هو عجز البصيرة عن ادراك الشيء، فالحقيقي يستلزم «عن» للمجاوزة لأنه ابتعاد وذهاب، والمجازي يستلزم «على» لأنها للضرر، فلمقابلة «بدا لك وظهر لك» تقول «خفي عليك» فالخفاء الحقيقي طبيعي، والخفاء المجازي اكتسابي، ولا يلام الانسان على ضعف البصر وانما يلام على ضعف البصيرة، ومن الأدلة على ما ذكرت قول الشريف الرضي الشاعر الفحل:

وتلفتت عيني فمذ خفيت عني الطلول تلفت القلب

فان الطلول يدركها البصر فلذلك قال «خفيت عني» ولم يقل «خفيت علي» وكذلك قول المتنبي:

واذا خفيتُ عن الغبي فعاذري أن لا تراني مقلة عمياء

وقالوا في تفسير: لاحه ببصره لوحة «رآه ثم خفي عنه» ولم يقولوا «خفي عليه» وقد يشترك المعنيان في موضع واحد كقول احد الشعراء في المثل السائر ص ٦١ من الطبعة الجديدة:

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

لو كان يخفى على الرحمن خافية من خلقه خفيتْ عنه بنو أسد

فقد استعمل « على » لما يخفى من اجسام الخلق وأحوالهم ، واستعمل « عن » لبني اسد لأنه أراد خفاء أجسادهم ، وكلما حصل الاشتراك بين المعنيين غلبت « على » على التركيب كقوله في ض ر ح من اساس البلاغة « وهل يخفى على الناس النهارُ » لأنه اراد الاستدلال البصري والبصيري ، وكذلك قول أحدهم في ب هـ ر من الصحاح « وقد بهرت فلا تخفى على احد[1] » اي لا تخفى على بصيرته ولا عن بصره ، ومما يؤيد قولي في ذلك أنك تقول « أخفيت الشيء عنه » لأنه إخفاء عن البصر لا عن البصيرة ، فمن أين أتت « عن » ؟ ومن القدماء من لم يميز بين الخفاءين كما ورد في المستجاد ص ١٣١ « لم يخف عن نظرك » وإنما أراد بالنظر البصيرة وكان حريًا ان يقول « لم يخف على نظرك » .

ويلي خفي عنه « ردّ عليه » واستعمال « على » معه مفروغ من الكلام عليه إلا أن من الكتاب من لا يحسن استعمال هذا الحرف : يدخله على المردود بأن يقول « ردّ على قول فلان » ومن العنوانات المتعارفة بينهم « ردٌّ على ردّ » والصحيح ادخال الحرف على الانسان لافادة توجيه الضرر عليه فيقال « ردّ على فلان قوله » وعلى ذلك يقال « ردُّ ردّ » لا ردٌّ على ردّ ، ويقال أيضًا « ردّ عليه جواباً مقذعًا » و « ردّ عليه السلام » . وهم يعكسون الحرف في التردّد : يقولون « تردّد على فلان » والصواب « تردّد اليه » .

ومن الغلط الشائع قولهم « زحف على المدينة وعلى العدو » وليس المراد استعلاء الزاحف وانما المراد سيره وقصده على تؤدة ، وهذا معروف مألوف حتى لتجده في تعابير البحر ، ففي السلوك للمقريزي ج ١ ص ٥٦ « وزحفت مراكب الفرنج الى الميناء » . وزحف الجيش والناس غير زحفان الأطفال أي حبوهم ، تقول « زحف الطفل او زحف على يديه او مقعدته ويديه أي دبّ » والمقصود بيان

(١) وفي شرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٤٨٠ « فلا يخفى على الناس نورها » على أن الشعر في الأحيان يحتمل ما لا يحتمله النثر .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

العضو المزحوف عليه، لا جهة المزحوف اليه، فلذلك يصح الجمع بين الحرفين في جملة واحدة تقول « زحف الطفل على ركبتيه ويديه من الصحن الى الباب »، والظاهر أن السبب في الخطأ هو انهم يظنون « زحف » مثل هجم [1] فيعدّونه بحرفه ـ اعني على ـ وهذا وهم منهم لأن الهجم والهجوم يحدثان من أعلى فيستعمل معهما حرف الاستعلاء « على » وليس الزحف كذلك . ويلي زحف اليه « استند عليه » فانهم يعدّونه بعلى، جاعليه مثل « اعتمد عليه » مع ان الاستناد غير الاعتماد، فالاول من الجانب، والثاني من أسفل، أعني ان الاستناد ملحوظ فيه موضع « السند » والاعتماد مرعيّ فيه حالة العماد، والسند في الأصل ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح، ومنه اشتق الاسناد [2] أي الصعود في السند، وإسناد الشيء أي الصاقه بالسند والاستناد اي اتخاذ السند والميل اليه، ومن البين أن السند لا يتصل بالمستند إلا من الجانب لذلك وجب ان يقال « استند اليه » و « اعتمد عليه » لأن المعتمد يكون فوق المعتمَد عليه .

ويأتي بعد استند اليه « تساهل عليه » فان كتاب العرب المعاصرين لنا قاطبة يقولون « تساهل معه » وهذا من الترجمة أو سوء التعبير، والصحيح « تساهل فلان على فلان وتساهل الأمر على فلان » لأن الأصل « سهل عليه » باستعمال « على » التسلطية معه، والسبب في ذلك أن الفعل وان دل على السهولة فانه أريد به الاشارة الى صعوبة كانت حقيقية أو مظنونة، فكأنك قلت « لم يعسر عليه ولم يصعب عليه » فانتفاء الفعل لم يُذهب عنه حرف الجر، وكذلك الحال في لحظ اصل المعنى كأن يقال « خف عليه وهان عليه » .

ويتلوه في الترتيب « اضطرّ عليه » وهو مما يستعمله الكتاب، اخذوه مصحفًا

---

(١) أصل « هجم عليه » هو « هجم عليه الدار » أي دخلها عليه ، ولكثرة استعماله حذوف المفعول به اشتقوا له مصدراً لازماً هو « الهجوم » كالوقف المتعدي والوقوف للازم والرجع للمتعدي والرجوع للازم والصد والصدود والصدف والصدوف .

(٢) أنا من الذين يذهبون الى أن المصادر مشتقة لدلالتها على المعاني المجرّدة فالحركة – وهي الفعل – سابقة لاسمها وهو المصدر .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

من بعض الكتب[1] المساء طبعها ، ومنهم من ظنه صواباً لقربه من قولهم « اجبره عليه » ولكنهم فسروا الاضطرار بالالجاء والاحواج وكلاهما يطلب « الى » دون على ، ومعنى « اضطرّه » أصابه بالضرورة أي الحق به الضرورة مثل « اغتابه » أصابه بالغيبة واجتاحه وانتقصه ، ويأتي هذا المعنى على « تفعّله » اكثر من « افتعله » لأن هذا الأخير مختص بمعالجة الفاعل شيئاً لنفسه كالاختيار والائتدام والاغتسال ، ومن أجل ذلك والتعويض عنه ، شارك « تفعل » افتعل في معنى المعالجة ، كأن الأوزان يني بعضها لبعض ، مثل « تخمرت المرأة وتعصبت وتعمم الرجل وتنوّر » .

أما « أضفى عليه » فمعلوم سبب استعمال « على » معه من حيث كون الاضفاء آتياً من أعلى الشيء ، ولكنّ بعض النقاد اللغويين المعاصرين أنكر وجوده في اللغة ، بشبهته أن كتب اللغة لم تذكره ، مع أن إدخال الهمزة على الثلاثي اللازم للتعدية قياسي متعالم ، تقول « ضفا الثوب يضفو ضفواً أي سبغ ، وأضفاه الخياط » وقد استعمله الفصحاء قال ابو اسحاق الصابي ـ كما في رسائله ج ١ و ٣ ـ « ولا سلبك ما أضفت عليك الامامة من مرضاتها » وجاء في كتاب الروضتين ج ١ ص ٢٣٤ « واصفى مشربك وأضفى ملبسك » وكذلك ورد في معجم الألقاب لكمال الدين ابن الفوطي ، وأرى أن الجدال في تعدية الافعال الثلاثية اللازمة ، بالهمزة من بواطل الأقوال ، فالمانع لتعديتها بذلك كالقاطع عضواً من أعضاء اللغة العربية لكي يجعلها مؤفة معيبة .

وبلي أضفى عليه قولهم « انطلى عليه » بمعنى تمّ عليه وراج ، واكثر ما يستعملونه في الحيلة وذلك نحو « انطلت عليه الحيلة » أي تمت عليه ، والانطلاء مأخوذ من الطلاء[2] وهو القطران وما يُطلى به ، وثلاثيه « طلاه يطليه » اي وضع عليه

(١) في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٤٦٥ « ليس على معنى أن القاتل مضطر على قتله » وهو تصحيف والأصل « الى قتله » فقد جاء في أخباره ج ١ ص ٤٢٣ « حتى اضطر رنام الى الجسر » .

(٢) وقد جاء جمعه قياساً على « أطلية » كما في مروج الذهب « ج ١ ص ١٨٠، ٢٢٨ » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الطلاء ، والمبالغة منه « طلاّه تطلية » ويجوز في كل فعل ثلاثي ان يشتق منه « انفعل » إذا كان فاعله معالجاً للفعل بنفسه ولنفسه لا بتأثير خارج كما ادّعى القائلون بالمطاوعة وهي في الحقيقة عنقاء مغرب ، ولقد أشرنا الى ذلك وأتينا بالصرف والنطاق في الاستدلال ، و « انطلى » لا يمكنه ان يكون من هذا الباب ، لأن الطلاء شيء خارج ومادّة منفصلة عن المطليّ بها قبل الطلي ، ومثله طلاه « عسله عسلاً » اي خلطه بالعسل ، وقرظه اي دبغه بالقرَظ وملحه ملحاً بمعنى جعل فيه الملح فالشيء الأصلي هو المفعول ، وإذ لم يجز أن يقال « انعسل العسل ولا انقرظ القرظ ولا انملح الملح ولا انعسل الشيء ولا انقرظ الجلد ولا انملح الطعام » لم يجز ان يقال « انطلت الحيلة » . ويجوز على الاستعارة ان يقال « طليت عليه الحيلة » اي كتمتُ حقيقتها فتمت عليه ، ولا يصح غير ما ذكرت .

وأخلص بعد « انطلى » الى « عوّده على الأمر وتعوّد عليه واعتاد عليه » فان كثيراً من الكتاب يعدّون هذه الأفعال بعلى ـ كما ذكرتها ـ والصواب تعديتها بأنفسها ، ومنشأ الغلط إما الاقتداء ببعض المؤلفين المتأخرين بالاضافة الى عهود الفصاحة كابن الطقطقي في تاريخه الفخري [1] ، واما التضمين كما يقال « درّبه عليه ومرّنه عليه » واذا أخذنا باستعمال زهير بن ابي سلمى الذي ذكرناه في الحاشية ، وجب علينا ان نجيز « التعدية بعلى » في الشعر خاصة لأنه استعمل الوجهين في بيتين متواليين ، ولا مندوحة عن أن يكون أحدهما الغالب والآخر على غير الوجه ، والذي في كتب اللغة والآثار الأدبية أن تُعدّى هذه الأفعال بأنفسها ، وذلك لأن ثلاثيها هو « عاد الشيء بعوده » أي أبداه ثانيةً وباشره مرة أخرى ، فعوّده الشيء جعله يعوده ، وتعوّد الشيء واعتاده بمعنى كرّر عوده ، واتخذه

(١) راجع « ص ٢٢ » من طبعته المصرية الأولى « وتعويد النفس على ذلك » ، ولكن بعض المحتجين لصحة التعبير ذكروا أن زهير بن أبي سلمى وهو شاعر جاهلي استعمل الوجهين في قوله :

وعوّد قومه هرم عليـــه ومن عاداته الخلق الكريم
كما قد كان عوّدهم أبوه اذا أزمتهـــم يوماً أزوم

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

عادةً ، ومن هذا يعلم أنه ليس من « عاد عليه بكذا [1] اي نفعه به » ومنه العائدة أي الفائدة ، وقد يستعمل على الضد كقول الشاعر الوارد في الكامل المبرّدي ج ١ ص ٤٣ من طبعة الدجلوني الأزهري « تعود على مالي الحقوق العوائد » أي تنتقصها ، وتنخونها ، ومن الغلط الواضح قول النحويين « عاد الضمير على كذا » والصحيح « عاد الضمير الى كذا » من عاد اليه بمعنى رجع وآب .

فيجب ان يقال « عودتُ فلاناً شيئاً وتعوّده هو واعتاده هو » والشعر اذا خالف النثر ووافقه في موضعين ظهر ضعفه ، واذا خالف النثر أصلاً بان شذوذه ، وجاز الاقتداء به في النظم خاصة .

ويلي عوّده « علا عليه » وقد أشرنا الى القاعدة العامة في الكلام على « أثر عليه » ونؤيد ما ذكرنا بما ورد في القرآن الكريم وقد ذكرناه ومنه « ولعلا بعضهم على بعض » . وعليه قول الشاعر :

وما يعلو على قلل المعالي أحقُّ من المعرّق في العلاء

ويتلو علا عليه « أغراه عليه » والصحيح « اغراه به » لأن الاغراء إلصاق وإلاقة ، وليس صحيحاً أن يقال « ألصقه عليه وألاقه عليه » وأظن أني قرأت في مروج الذهب شعراً قديماً جاء فيه « اغراه عليه » ولكن الموضع شذّ عني ، على أنّ ذلك تصحيف لقولهم « أضراه عليه » من الاضراء والاضراء منه ، تقول « ضري بالشيء » كما في كتب اللغة « ضري عليه » كما في الامتاع والمؤانسة وجمهرة الأمثال لأبي هلال ، ومعجم الأدباء لياقوت « ج ١ ص ٣٥٦ » من طبعة مرغليوث ، ورباعيه « اضراه به وعليه » والضاد في الكتابة تتصحف الى العين والغين كما تتصحفان هما اليها ، وفي أخبار الحلاّج ص ٨٢ « يجوز اغراء الناس عن الباطل ... قال : لا ولكني اغريهم على الحق » . فالأول « إغراء الناس على الباطل » لا عنه ، وكذلك ورد في كتاب « بهجة الحلاّج » المخطوط ، والأصل « إضراء الناس على الباطل واضراؤهم على الحق » ، وقولي ان « اغراه عليه »

(١) في رسائل الرازي ، طبعة كراوس ج ١ ص ١٨ « سائر الصناعات العائدة علينا النافعة لنا »

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

محمول على « أضراه عليه » ليس معناه أن « اضراه عليه » هو الفصيح دون « اضراه به » ولكن الضعيف قد يحمل على الضعيف والركيك قد يتصحف الى الركيك ، بله أن « ضري عليه » فيه معنى التسلط والجرأة ومن ذلك نشأ الاعتلاء فاستحق « على » تقول « جرؤ عليه واجترأ عليه وجسر عليه » .

ويأتي بعد اغراه عليه « فتش عليه » فان جماعةً من كتاب العصر يستعملونه وقد ورد في شعر ابن الدهان الموصلي ، وكان قد ادرك القرن السابع للهجرة قال :

وعهدي بالصبا زمنًا وقدي ... حكى الف ابن مقلة في الكتاب
فصرت الآن منحنيًا كأني ... أفتش في التراب على شبابي

والشعر كما ذكرت لا يصح ان يتخذ دليلاً على صحة التعبير ما دام مخالفًا للنثر ، وقد ذكرت انه يقال « فتش عنه » لا فتش عليه وأن فتش متعد محذوف المفعول والأصل « فتشه عن كذا » ، وقد ورد « فتش عليه » في نثر القرن السادس ، من ذلك قول ابي الفرج ابن الجوزي في « صيد الخاطر » ص ٨ « ولو فتشوا على سر هذه الأشياء لعلموا » . وهو خطأ لأن الموضع لا يستلزم « على » أبداً ، فكما تقول « سأل عن الشيء » تقول « فتش عنه » وكذلك القول في « بحث عنه » ووليده « فحص عنه » و « أجاب عنه » .

ويقولون « تكلم عن الأمر » وكلمه عنه ، واستتبع ذلك منهم ان يقولوا « كلمة عن الموضوع » و « الكلام عن الموضوع » والصحيح في كل ذلك وضع « على » موضع عن ، هذا هو استعمال الفصحاء في كل ما عُرف من كتب الأدب والتاريخ وغيرها ، ومن التعابير المولدة قول جماعة من المتقدمين « تكلم في المسألة » أي عليها ، ولكنها اذا اجتمعا وجب استعمال « على » ففي مروج الذهب ج ٢ ص ٢٨٤ من الطبعة المصرية الأولى « وهو علم يمزج الدين بالفلسفة ويتكلم فيه على الكون والظهور ... » ثم إن قولهم « تكلم في[1] فلان » معناه « ذمه وقدح فيه » ، واستعمل المتأخرون من المؤرخين « تكلم على الناس » بمعنى وعظهم وذكّرهم

(١) في مصارع العشاق ص ١٣٣ من الطبعة المصرية الرديئة « وقد تكلم بعض الناس فيكما بكلام قد رفع الله أقداركما عنه » وجاء كثيراً في غير ذلك .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ورقق قلوبهم[1] ، لافادة « على » الاستعلاء من حيث جلوس الواعظ على المنبر فكأنه فوقهم ، ولكن الفصحاء كانوا يفهمون من « تكلم عليهم » تحدث في أمرهم وذكر حالهم ، وأما « تكلم عنه » فله في اللغة معنى آخر هو افادة النيابة تقول « تكلم الوكيل عن موكله » وفي جمهرة الأمثال ص ١١٨ من طبعة الهند « يقاتل عن العاجز ويتكلم عن العيّ » . وقالوا في تعريف المِدره « زعيم القوم المتكلم عنهم » أي الذي ينوب عنهم في الكلام ، فاذا قلت « تكلمت عن فلان » وأنت تريد تحدثت في أمره فذلك خطأ ، لأن معناه أن تنوب عنه في الكلام ، وفي مثل هذا يظهر الالتباس فضلاً عن مخالفة السماع والقياس .

ومن هنا أسوق الكلام الى « ورد عليه » فانّ كثيراً من الكتاب لا يميزون بين « ورده[2] » و « ورد عليه » فهم يقولون « وردنا كتاب » والورود في الأصل مما يختص بالأمكنة كالدخول والخروج والجلوس والقعود ، ومعناه الأصلي « إتيان المورد » ثم استعمل في غير ذلك ، وقد أشرنا الى انه يقال « دخل عليه الدار » ومن المعلوم أنه لا يقال « دخلت فلاناً » ولا « دخلني الشيء » فكيف يجوز ان يقال « ورد الكتاب فلاناً ووردني الكتاب » ؟ ومعنى ذلك أن الورود يجب ان يقع على مكان لا على انسان ، فان لم يكن المكان مذكوراً في الجملة فهو محذوف مقدّر تقول « ورد عليّ كتابك » والأصل « ورد على البلد كتابك » أو ما في معناه ، فالمورود هو البلد أو المكان أو المورد او الحوض والمورود عليه هو الانسان والوارد هو الشيء أو الانسان او الحيوان ، تقول « ورد القومُ ووردت الابل ووردَ الكتاب » فورود القوم حقيقي وقد يكون مجازياً كما في الكامل المبردي ج ١ ص ١٩٣ من الطبعة المذكورة « فلما ورد به عليه جعل

(١) في مصارع العشاق ص ١٠٨ من الطبعة المصرية « فوقف يتكلم علينا » وفي المنتظم لابن الجوزي ج ٧ ص ٨٨ « جلس على كرسيه ... وتكلم على الناس » وكذلك ورد في الوفيات ج ١ ص ١٢٧ من طبعة ايران .

(٢) ربما كان هذا الغلط قديماً ففي طوق الحمامة لابن حزم ص ١ « فان كتابك وردني من مدينة المرية » والصواب « ورد عليّ » ، هذا على اعتداد العبارة غير محرفة والا فما الذي يمنع أن نعدها محرفة ؟ ونبرىء ابن حزم من هذا الغلط ؟

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

عبد الملك لا يسأل عن أمر الوقيعة شيئاً، الا أنبأه عرار»، ويقال على المجاز أيضاً «ورد على بدنك ضرر عظيم» كما في الامتاع والمؤانسة ج ٢ ص ٤٦ ومن الخطأ قول القائل في الوفيات ج ١ ص ٣٤٣ «الواردين على اربل» والقائل في كامل ابن الأثير ج ٩ ص ٢٢٣ «فورد اليها في مائة فارس ونزل النجمي» والصواب «الورادين لاربل» و «فوردها في مائة فارس». ومن هذا يعلم أن الغلط في استعمال هذا الفعل فاش في لغة الكتاب منذ عصور.

وكان عليَّ أن أذكر «نقد عليه وانتقد عليه» قبل ورد عليه، فأكثر الكتاب يقولون: «نقدت فلاناً وانتقدته [1]» وهو خطأ والصحيح، ماذكرته، لأن الفعل أي النقد والانتقاد يقع في الحقيقة على الشيء وما يحل محله بالاستعارة، ولكون الشيء المنقود ذا صلة بالانسان أي بصاحبه، حقَّ استعمال «على» لافادة الضرر والتعدّي ـ على ما قررته في سابق كلامي ـ فانك تقول «أضعت عليه حقه وأفسدت عليه أمره وأتلفت عليه تجارته» فلذلك تقول «انتقدت عليه قوله ونقدته عليه» كما تقول «نقضتُ عليه قوله»، وكذلك ورد في تاريخ الطبري «سنة ١٦٩ ص ٢١ من الطبعة المصرية وفي غيره من الكتب، كمجمع الألقاب ففيه «انتقد ذلك عليه» وقال ابن جبير «ما انتقدته على الأمراء» ص ١٦١ من طبعة مصر.

ولنقده وانتقده ـ مستعملين للانسان ـ معنيان آخران، فنقدَه معناه «أعطاه المبلغ نقداً معجلاً» و «انتقد القوم» أي تعرف حقائقهم كما نقلته في الحاشية من المنتظم لابن الجوزي، وما أبعد المعنيين عن المراد بقولهم «نقَدَه وانتقدَه» ولو لم يكن حرف الجر «على» لجاز أن تقول «نقدته قوله وانتقدته قوله» على الحذف والايصال مثل «كلفته الأمر وأمرته اياه وجنيته ثمراً وكلته براً

(١) ورد مثل هذا التعبير في الروضتين ج ١ ص ٢٢٤ ولا يسح الأخذ به، لأنك اذا قلت «انتقدت القوم» شبهتهم بالدراهم تختار جيادها وفي المنتظم ج ٨ ص ٢٥١ «وكان قد انتقد أهل زمانه فاستعمل كل واحد منهم في ما يصلح له» أراد بانتقادهم معرفة حقائقهم، ويأتي الانتقاد للاختيار وحده، قال الشاعر «ولم أزل لعيون الشعر منتقدا» كما في الموشح ص ٣٦٨

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ووزنته دنانير وأعطيته مالاً ومنعته الورود واختار موسى من قومه سبعين رجلاً »
ولكنّ هذا غير مألوف مع « على » والذي ورد منه في الشعر شاذّ كقول الشاعر :

تحنّ فتبدي ما بها من صبابة وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

وقد ذكر المبرّد في أول الكامل أنّ الشاعر أراد « لقضى عليّ الموت » ولكنه جعله « لقضاني » لمعرفته الفصاحة وعلمه بجوهر الكلام ، وهيهات هيهات يا أبا العباس ، لم يكن ذلك إلا من الضرورة التي أوجبها الوزن وحللتها القافية ، فالسجين لا يستطيع أن يقول إني طليق .

وأختم الكلام على « على » وأفعالها الداخلة في الغلط الشائع بكلمة على « وزّع عليهم » فان كتاب العرب المعاصرين لنا يستعملون « وزّع عليهم » مكان « وزّع فيهم » اي قسّم فيهم ، وذلك غلط قبيح جداً لما قدّمنا من افادة « على » للضرر والتسلط والتكليف ، فتوزيع المال على القوم معناه جعله ضريبة عليهم وتكليفاً[1] ، كما يوزّع الحاكم العسكري مالاً على قرية عاصية أو قرى عاصية ، فاذا أريد قسمته أو تقسيمه في القوم قيل « وزّع المال في الناس[2] » ، تقول « فرّق المال فيهم وأزاعه فيهم وقسّمه فيهم[3] » وما اليه ، وكما تقول « وضع عليهم الخراج وضرب عليهم الضرائب وأوجب عليهم الأداء ووظف عليه العمل » تقول « وزّع عليهم مالاً » أي كلفهم أداءه فُرادى لا جماعة ، وقد مضى على هذا الغلط نصف قرن ولم ينتبه اليه احد ، لأن النقد اللغوي والنقد النحوي لم يكونا مستندين الى القواعد العامة التي أشرت الى جملة منها وسأذكر جملة أخرى منها في الكلام على الحروف الأخرى وافعالها وسيكون مستأنف كلامي على « من » وأفعالها ومن الله تعالى التوفيق والصواب .

(لندن) مصطفى جواد

(١) وورد بهذا المعنى وهو الأصل في نهج البلاغة « شرح النهج ج ٣ ص ٣٣١ » وراجع أساس البلاغة .
(٢) ورد في نهج البلاغة أيضاً « شرح النهج ج ٣ ص ٣٣١ » .
(٣) جاء في تاريخ الطبري سنة ٣٥ ص ١١٣ « قسمها في الناس » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net